عنوان البحث:

التكامل في افريقيا من معاهدة ابوجا 1991 حتى قمة جوهانسبرج 2011

الاسم: د. نهاد أحمد مكرم أحمد عبد الصمد

المسمى الوظيفي: أستاذ مساعد بكلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة الملك سعود

ملخص

اتخذت الدول الإفريقية مساراً لتحقيق التكامل الإقليمي فيما بينها منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث عمل القادة الأفارقة على اعتماد أجندات واتفاقيات يتحقق بها هذا التكامل ،ويعد التوقيع على معاهدة أبوجا في يونيو 1991أحد السبل لتحقيق الاتجاه نحو التكامل الاقليمي انطلاقاً من فكرة الجماعة الاقتصادية ،ثم البروتوكول الخاص بالعلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية ،والذي وقعته الدول الإفريقية في فبراير1998 ،ثم جاءت فكرة قيام اتحاد الولايات الإفريقية والتي توجت بولادة الاتحاد الإفريقي سياسياً وقانونياً في26 مايو 2001، وفي إطار المؤتمر الوزاري الأول للوزراء الأفارقة المعنيين بالتكامل الإقليمي بحث الجميع ضرورة ترشيد التجمعات الإفريقية القائمة، حيث إن تعدد التجمعات الإفريقية يمثل تكرارا للأهداف، ويخلق تداخلا في البرامج، مما يلقي أعباء على العمل الإفريقي المشترك، ويؤثر سلباً على مستقبل التكامل بين دول القارة. فاتفق المجتمعون في واجادوجو مارس 2006 علي اعتماد تجمعات رئيسية هي :الكوميسا COMESA، السادك SADC ، الإيكواس ECOWAK، السين صاد CEN SAD،الإيكاس ECCAS، الإيجاد IGAD،اتحاد المغرب العربي UMA. ومن الناحية الاقتصادية تظل فكرة التكامل الإقليمي أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية؛ انطلاقاً من المزايا التي توفرها عملية التكامل.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الإفريقي-التكامل الإقليمي- الإقليمية الجديدة - التكتلات الاقتصادية.

Research Title:

African integration from Abuja Treaty 1991 to Johannesburg Summit 2011.

Dr. Nehad Ahmed Makram Ahmed Abdel Samad

Assistant Professor at the Faculty of Law and Political Science/King Saud University

abstract

African countries have taken a path to achieve regional cooperation between them. Leaders have worked since the signing of the Abuja Treaty in June 1991, in order to achieve regional integration, The idea started with the establishment of the Economic Community, then the Protocol on Relations between the African Economic Community and the Regional Economic Communities, It was signed by African countries in February 1998, Then the Union of African States finally established the African Union on May 26, 2001. In the first ministerial conference, They discussed the necessity of reducing the number of African gatherings, because this negatively affects the future of integration among African countries. Everyone agreed to identify major groups in March 2006: COMESA, SADC, ECOWAK, CEN SAD, ECCAS, IGAD, and UMA. Thus, regional integration becomes one of the main ways to achieve development.

key words

African Union- Regional integration - Neo Regionalism - economic blocs.

مقدمة

تعد تجارب التكامل والاندماج الإقليمي من التجارب التي سعت لها مختلف دول العالم ، كأسلوب يحقق التعاون والمصالح المشتركة بين الدول ،وان كان نموذج التكامل الإقليمي الأوربي ممثلا في الاتحاد الأوربي يستقطب الاهتمام الأكبر في هذا الإطار لتمتعه بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية أيضاً. إلا أن الدول الإفريقية قد أدركت أهمية التكامل باتخاذها مجموعة من الخطوات المتتالية من أجل التعاون و التقارب بالنظر إلى ما تستدعيه المشكلات الإفريقية التي تنفرد بها القارة جراء الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان الإفريقية، والتي أصبحت يستعصي عليها الحل وتثير الكثير من المخاوف و التداعيات الخطيرة المؤكدة. فاتجهت الأنظار صوب إنشاء تجمعات إقليمية اقتصادية يتطلبها الواقع الاقتصادي الإفريقي محلياً وإقليمياً وعالمياً . إضافة إلى ضرورة تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الإفريقية ، وهذا ما ضمنته أهداف نشأة الاتحاد الإفريقي في 2001م، والتي نصت في أحد بنودها ؛على التعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا.

يهدف البحث، إلى تتبع المحاولات الأفريقية للوصول إلى صيغ تسعى إلى تحقيق التكامل الإقليمي ابتداء من معاهدة أبوجا لتأسيس الجماعة الإفريقية فى1991 حتى قمة جوهانسبرج في يونيو 2011م بإنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة تجتمع بها دول التكتلات الأفريقية الكوميسا والسادك وشرق أفريقيا .كذلك رصد وتحليل واقع تلك المحاولات وأهم التحديات والصعوبات التي واجهت الاتحاد الإفريقي لاحتواء والتغلب على الأزمات والمشكلات في سبيل تحقيق هذا التكامل .

أهمية البحث تتجلى أهمية البحث في محاولة استعراض جهود الدول الإفريقية الساعية نحو تكامل إقليمي إفريقي على غرار تجربة الاتحاد الأوربي ، خاصة بعد أن شهد العقد الثامن من القرن العشرين أحوال مناخية غير مواتية وقلاقل سياسية واجتماعية وأعباء جراء الديون الخارجية مما أدى إلى تدفق الموارد البشرية والمادية والمالية خارج القارة الإفريقية بشكل لم يسبق له مثيل، بمعنى أدق غدت الصعوبات والتحديات التي ينفرد بها الواقع الإفريقي أحد أهم الأسباب التي تدعو إلى ضرورة تحقيق التكامل والذى يعد الطريق الأنسب لتحقيق التنمية وتدارك كثير من الأعباء والأزمات في القارة الأفريقية.

منهج البحث، يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي على اعتباره أنسب المناهج لدراسة الظاهرة محل الدراسة.

تقسيمات البحث: ينقسم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: التكامل الإقليمي في قارة إفريقيا.
المبحث الثاني: تحديات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية.

المبحث الأول: التكامل الإقليمي في قارة إفريقيا

يثير مفهوم التكامل كما هو حال معظم المفاهيم في الدراسات الاجتماعية مجموعة من الاختلافات الفكرية والنظرية بين جموع الباحثين والأكاديميين المهتمين بهذا الحقل ، فعلى حين يرى البعض أنه مجرد حالة الغرض منها بلوغ هدف الوحدة السياسة ؛وهو هدف يأتي بعد بلوغ التكامل ويكون ذلك من خلال نخبة سياسة يصبح بمقدورها استخدام أدوات العنف أو الإكراه داخل المجتمع حسب "أتزيوني" ([1])،يرى آخرون أمثال " أرنست هاس "أن التكامل هو عملية تتجه فيها مجموعة من الوحدات السياسة نحو الأهداف التي تحقق المصالح المشتركة من خلال الانتماء لمركز جديد يمتلك صلاحيات تتخطى صلاحيات الدول الوطنية. ([2])ومن الملاحظ اختلاف مستويات التكامل وفقا للمنظور الذى ينظر به إلى الظاهرة التكاملية.([3]) ولعلنا سوف نركز في تلك الدراسة على المستوى المتعدي للحدود الوطنية أخذين في الاعتبار النطاق الإقليمي للتكامل كأحد صور التكامل الدولي دون إغفال التكامل السياسي كما قدمة كارل دويتش والذى يعد من التحديات والأزمات الأكثر وضوحاً داخل معظم الدول والأقطار الإفريقية .([4]) ووفقاً لذلك يمكن تعريف التكامل الإقليمي على أنه العملية التي من خلالها تقوم الدولة الوطنية المستقلة "بالانخراط الطوعي والاندماج والاختلاط مع جيرانها لتفقد السمات الواقعية للسيادة مع اكتساب تقنيات جديدة لحل النزاعات فيما بينها"([5]) .ويشير آخرون أن التكامل الإقليمي هو عملية تزيد من

1- نسيمة طويل، لتكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية ،الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية. العدد الثالث، أكتوبر2018، ص 97.

-2
Horsion. H, « Regional Europe in question »: Theory of Regional International, Integration, London, Georg Hllem and Unuvin (TD)1974, P21.

3- سعيد على أحمد طه ،خبرات التكامل فى التجمعات الإقليمية الأفريقية: حالة دول الساحل الصحراء (سين- ص) ، القاهرة، مجلة أفاق أفريقية ،المجلد الثالث عشر، العدد (44) ، 2016، ص13.

4- التكامل السياسي هو: تحقيق شعور بوجود جماعة والانتماء إليها يصحبه قيام مؤسسات وممارسات رسمية أو غير رسمية ويكون هذا الشعور وهذه المؤسسات من القوة والانتشار بحيث تنشأ ثقة معقولة بأن العلاقات بين أعضاء المجموعة ستتطور سلميا خلال فترة طويلة من الزمن. وتشكل هذه المجموعة جماعة أمنه.

-5
Leon N. Lindberg , Stuart A. Scheingold , Regional Integration: Theory and Research Paperback, Harvard University Press (January 1, 1971),pp 3:44.

خلالها الدول داخل منطقة معينة من مستوى تفاعلها فيما يتعلق بالعديد من القضايا الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية أو الاجتماعية والثقافية.([6]) ويرى "لفان لانغنهوف" أنه لنجاح تجارب التكامل الإقليمي ، يجب أن تقدم مبادرات تسعى لتحقيق مجموعة من الوظائف أهمها؛ تعزيز الاتجاه نحو التكامل التجاري في المنطقة وتطوير برامج البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي ،بالإضافة إلى الحد من الاستبعاد الاجتماعي والمساهمة في إرساء دعائم الأمن والسلام في المنطقة مع الحرص دائماً على تعزيز تفاعل المنطقة مع مناطق أخرى في العالم.([7]) وفى سياق التفرقة بين مفهوم التكامل وبعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة ؛ يرى **جوزيف ناي** أن مفهوم التكامل يعد من أكثر المفاهيم خلطاً و تشويشاً، فقد لاحظ عند إنشاء السوق الأوربية المشتركة في العام 1957م وجود مجموعة من المفاهيم منها أربعة كانوا أكثر اختلاطا وتداخلاً مع مفهوم التكامل وهم؛ التوحيد السياسي والتوحيد الاقتصادي والتعاون السياسي والاقتصادي والتجارة الحرة. لهذا طرح ناي - واتبعه عددا من المفكرين و المنظرين - مجموعة من المؤشرات لتعريف التكامل تعريفاً إجرائياً تكون أكثر قابلية للقياس والملاحظة العلمية حيث قسم التكامل إلى أجزاء أو مجالات متنوعة وحدد في كل مجال عددا من المؤشرات يمكن من خلالها معرفة مدى تحقق التكامل والمقارنة بين حالات التكامل المختلفة كالاتي:- أولاً: التكامل الاقتصادي ويشمل التكامل التجاري والخدمات المشتركة ثانياً: التكامل الاجتماعي ويشمل التكامل بين الجماهير والتكامل بين النخب ثالثاً: التكامل السياسي ويشمل التكامل المؤسسي والتكامل في السياسات العامة والتكامل في الاتجاهات رابعاً: التكامل في مجتمع الأمن وحل المنازعات بطرق سلمية بين الوحدات المتكاملة.([8]) أما **ليون ليندبرغ** فيرى ان الاندماج هو صيغة أقوى من التكامل فهو "العملية التي تجد الدول نفسها غير قادرة بمفردها على ادارة شؤونها الخارجية او شؤونها الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون او تفوض امرها فيه لمؤسسة جديدة" و بذلك فهو عملية طويلة ممتدة الأمد.([9])ومن

Van Ginkel ،H. and Van Langenhove ،L: "Introduction and Context" in Hans van Ginkel ،Julius Court and Luk Van Langenhove (Eds.)، Integrating Africa: Perspectives on Regional Integration and Development، UNU Press ،2003.pp1-9..

-7
De Lombaerde, P. et Van Langenhove, L : " regional Integration , Poverty and social policy ". Global Social Policy VOL7 No. (3): 2007,pp 377-383,

-8
J. S. Nye , Peace in parts: integration and conflict un regional organization, Boston : Little Brown Co., 1971.

-9
Leon N. Lindberg , Stuart A. Scheingold , Regional Integration: Theory and Research Paperback,op cit..

الاتجاهات النظرية في هذا الشأن اتجاه يركز على متغير محدد في تفسير التكامل ألا وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقر السلطات العليا في كل دولة تبعاً لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق منافع التكامل المتنوعة بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد المترتبين على الدخول في العملية التكاملية ويكون الهدف من ذلك هو تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن.، وتختلف صورة التكامل هنا بحسب درجة استعداد الدول للتخلي عن أجزاء من سيادتها ومن أبرز صور التكامل هي الوحدة الفيدرالية والوحدة الكونفدرالية.([10]) وقد حدد كارل دويتش مجموعة من الشروط والتي يمكن أن تحقق اتحاد فيدرالي كالآتي:-

- الانسجام المشترك في القيم الرئيسية.
- تميز في طريقة الحياة.
- توقعات روابط اقتصادية قوية أو أرباح.
- زيادة بارزة في القدرات السياسية والإدارية على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.
- نمو اقتصادي عالي على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.
- روابط متواصلة في الاتصالات الاجتماعية، في كل من الروابط الجغرافية بين المناطق وفي الروابط السوسيولوجية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.
- توسيع النخبة السياسية.
- حركية بين الأشخاص على الأقل بين الطبقة السياسية المعنية.
- سلاسل متعددة من الاتصالات والعاملات التجارية.([11])

التكامل الإقليمي في إفريقيا منذ معاهدة أبوجا1991

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين العديد من التجارب في سبيل تحقيق التكامل الإقليمي والتي كان للقارة الإفريقية نصيباً منها ، ومن المهم أن نشير إلى أن تجارب التكامل في أفريقيا والعالم قد مرت بمرحلتين أساسيتين ، المرحلة الأولى مرحلة الإقليمية التقليدية Regionalism والثانية ؛تعرف بمرحلة الإقليمية الجديدة Neo- Regionalism، حيث شهدت المرحلة الأولى أشكال التكامل الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وجاءت متأثرة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية 1951([12])، وتعد الفترة الواقعة بين سنتي (1958م-1961م) من

10- لمزيد من التفاصيل عن النظرية الاتحادية في التكامل أنظر في :
جنديل عبد الناصر، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط7، 2001،ص 239

11- نسيمة طويل، لتكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 108:109.

12- سعيد على أحمد طه ،خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الأفريقية: حالة دول الساحل الصحراء (سين- ص) ، مرج سابق،ص14

أكثر الفترات إثراءً في تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا ، حيث أسفرت تلك الفترة عن محاولات تكاملية تجسدت في العديد من المنظمات والتجمعات الإقليمية منها ؛الاتحاد بين مصر والسودان 1951م، اتحاد الدول الإفريقية 1958م كاتحاد يرمى إلى توحيد دول غرب أفريقيا والذى بدأ بغانا وغنيا ثم انضمت إليهما جمهورية مالي فيما بعد، أيضا اتحاد مالي 1959م، مجلس الوفاق (اتحاد ساحل بن)1959م، منظمة الدار البيضاء؛ تأسست في يناير من عام 1961م لتضم كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، و جمهورية غانا ، و جمهورية غينيا ، و مالي ، و المملكة المغربية و الجمهورية العربية المتحدة (التي كانت تضم مصر و سوريا).وفى العام 1963 م تم إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية كمنظمة قارية هدفت منذ نشأتها لتحقيق التعاون و التضامن في شتى الميادين بين الشعوب و البلدان الإفريقية ،إلا أن الأوضاع العالمية آنذاك قد حالت بين تحقيق تلك الوحدة وهذا التكامل لحساب الأطراف الدولية .ويمكن أن نقول أنه لم يتوانى القادة الأفارقة في المضي قدما نحو تعزيز سبل التكامل المنشود ،وهناك من المحاولات التي ظهرت فيما بعد أغلبها ركزت على الجوانب الاقتصادية ([13]). وهذا ما أكدته سمات وخصائص مرحلة الإقليمية الجديدة والتي لاحت قسماتها منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين ؛والتي رافقت انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي ومن ثم أصبح العالم والدول الإفريقية قاطبة في خضم مفاهيم جديدة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني أيضاً. ويعرف الدكتور محمد السعيد إدريس "الإقليمية الجديدة " على أنها تلك الموجة الحديثة من العلاقات و تنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينيات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى علما بأن مصطلح الإقليمية الجديدة يستخدم للتمييز بين المضمون الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية, وبين المضمون السياسي والاستراتيجي الذى يحكم تفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي والحديث, ونمط العلاقات التي يدار بها النظام العالمي. ([14]) ويمكن تتبع مسار التكامل الإقليمي في أفريقيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي كالتالي:-

أولا: معاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية

أكاديميا ، العدد السادس،جوان 2017، ص ص 45:44 13- محمد جعبوب ،التكامل الإقليمي في أفريقيا :النظرية والواقع، الجزائر ،مجلة

14- لمزيد من التفاصيل حول الاقليمية الجديدة انظر في : محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية : دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية،القاهرة ،مؤسسة الاهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2001م.

في الثالث من يونيو 1991 م ؛ دعي قادة الدول الإفريقية للتوقيع على معاهدة أبوجا لإنشاء الجماعة الاقتصادية من أجل تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ،والتي كانت تسعى لتنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لإيجاد حياه إقليمية أفضل لشعوب إفريقيا ،فضلا عن معالجة مشكلة الفقر والتخلف في القارة الإفريقية ؛والتي اعتمدت استراتيجياتها في هذا الصدد على خطة عمل لاجوس لعام 1980م ([15])وبيانها الختامي اللذين يشكلان مخططاً للتنمية والتكامل الإفريقي.

وبهذا يعد تأسيس الجماعة الاقتصادية ، أنما جاء ليؤكد تحقيق الهدف المذكور ، فضلاً عن سعيه الحثيث نحو إنجاز هدف التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية . وقد حوت كل من المادة 1/98 والمادة 99 من اتفاقية تأسيس الجماعة ما يفيد أن هذه المعاهدة والملاحق الخاصة بها تشكل قسما مكملاً أو متمماً لكل من منظمة الوحدة الأفريقية وميثاقها . وفي ذات السياق نصت المعاهدة على إنشاء مجموعة من الأجهزة تتكفل بتنفيذ ومتابعة واحترام نصوص هذا العمل القانوني وتشمل (جمعية لرؤساء الدول والحكومات- مجلس للوزراء- برلمان إفريقي- لجنة اقتصادية واجتماعية- محكمة للعدل – أمانه عامة – لجان متخصصة –وأخيرا صندوق التضامن والتعويضات). وقد اتبعت الاتفاقية في إطار إنشاء الجماعة ودلالتها القانونية منهجاً متدرجاً يتحقق من خلاله التكامل وفقا لخمس مستويات هي:-

المستوى الأول: منطقة تجارة حرة وتشمل إلغاء الحصص والجمارك.

المستوى الثاني: الاتحاد الجمركي ويتضمن إضافة إلى إلغاء الحصص والجمارك وضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.

المستوى الثالث: السوق المشتركة والتي تشمل إضافة إلى ما تقدم في المستوى الثاني (الاتحاد الجمركي)حرية انتقال عوامل الإنتاج.

المستوى الرابع: الاتحاد الاقتصادي حيث يشمل إضافة إلى إقامة السوق المشتركة تنسيق السياسات الاقتصادية.

المستوى الخامس: التكامل الاقتصادي الشامل والذي يتضمن المستويات الأربع السابقة ،معززة بتوحيد السياسات والمؤسسات للدول الأعضاء.([16])

وهكذا تم الاتفاق على إتباع أسلوب المراحل طريقا للوصول إلى تأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية حيث نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة من اتفاقية أبوجا على أن الجماعة

15- انظر :خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا 1980- 2000،قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية1936-1983م،وزارة الخارجية ،جمهورية مصر العربية ،ط 1985، صـ صـ 764:823.

16- د. عبد المنعم سعيد ،الجماعة الأوربية :تجربة التكامل والوحدة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1978م، ص 22.

المذكورة سيتم تأسيسها عبر ست مراحل من خلال فترة انتقالية لا تتجاوز أربعة وثلاثين عاما ليكتمل تنفيذها في عام 2028م .([17])

وبتوقيع معاهدة أبوجا أصدر مجلس رؤساء الدول والحكومات بالمنظمة توجيهاته إلي لجنة مراجعة الميثاق بضرورة مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية كي يتسق مع معاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية بيد أن اللجنة لم تتمكن من الوصول إلي مقترحات أساسية. وعلى أية حال دخلت المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية حيز التنفيذ في شهر مايو 1994م.

ومنذ ذلك الحين ، وانطلاقا من فكرة أن الجماعة الاقتصادية وتأسيسها التدريجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعاون والتكامل على المستوى الإقليمي. فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي تعد بمثابة الفكرة الأم والأساسية لفكرة تكوين الجماعة الاقتصادية قد أيقنت ضرورة التحرك على نفس مستوى التطور الإقليمي لإيجاد علاقة ما بينها وبين الجماعة الاقتصادية الإفريقية .ومن ثم كان البروتوكول الخاص بالعلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والذى وُقع في فبراير 1998م.([18]) والذى يعد من ناحية هو أداة وإطاراً للتعاون الوثيق وتحقيق التنسيق بين الأطراف؛ إضافة إلى تحقيق التكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ومن ناحية أخرى يعد البروتوكول ميزة تعزيز لوضع الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي هي في الوقت نفسه الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، ما يعظم دورها في كل الشؤون المتعلقة بتنفيذ معاهدة أبوجا.

ثانيا: الاتحاد الإفريقي ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية

جاءت فكرة قيام اتحاد الولايات الإفريقية من قبل الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي، حيث صدر إعلان قمة سرت عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في دورته غير العادية الرابعة في مدينة سرت الليبية في الفترة من 8-9 سبتمبر 1999م بدعوة من العقيد القذافي والذي أكد على ضرورة قيام الاتحاد الإفريقي ليواكب المتغيرات العالمية والمتغيرات التي حدثت داخل

17- تبدأ مراحل تنفيذها بمرحلة تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء جماعات جديدة ما يقتضى (خمس سنوات) ومرحلة العمل على استقرار حركة المرور والتغلب على معوقات التجارة الإقليمية وتعزيز التكامل القطاعي لاسيما في الحقل التجاري (ثماني سنوات) ثم مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي على مستوى كل جماعة اقتصادية إقليمية (10سنوات) فمرحلة تنسيق الأنظمة المرورية وغير المرورية بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتحقيق الانسجام بينها بغية تأسيس اتحاد جمركي على مستوى القارة (سنتان) ثم مرحلة إقامة سوق افريقية مشتركة وتبني سياسات مشتركة (أربع سنوات والمرحلة الأخيرة لتحقيق التكامل بين جمع القطاعات وإقامة مصرف مركزي واتحاد نقدي إفريقيين، وإنشاء برلمان إفريقي وانتخاب أعضائه (خمس سنوات).

18- الاتحاد الإفريقي، موسوعة مقاتل من الصحراء على الرابط التالي :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/African-Un/sec04.doc_cvt.htm

القارة وذلك لمواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة في القارة الإفريقية مع أخذهم في الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بعد تعديل (معاهدة أبوجا) والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1994م والإسراع بتنفيذها من خلال تقصير فترات التنفيذ والتعجيل بإنشاء جميع المؤسسات التي تنص عليها لبداية العمل بها بحلول العام 2000 بالإضافة إلى تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية وتجسيد الاتحاد المرتقب.([19])

وقد ولد الاتحاد الإفريقي سياسياً وقانونياً في26 مايو 2001 م بعد التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد ،وبعد نقاشات وحوارات استمرت حتى قمة سرت (الثانية) في مارس2001، وما سبقتها من مباحثات في العاصمة التوجولية لومي في يوليه2000م، إلاّ أن ولادته عمليا أُجِّلت إلى أخر مؤتمر لمنظمة الوحدة الأفريقية في 9 يوليه 2001م، بالعاصمة الزامبية لوساكا.

واستدراكا لما سبق أخذ الاتحاد الإفريقي على عاتقه منذ تاريخ انعقاده الأول بقمة دوربان، بجمهورية جنوب أفريقيا، في 9 يوليه 2002م ([20]) ، مسؤولية تنفيذ الاتفاقية المؤسسية للجماعة الاقتصادية الأفريقية، وفقا لما أشارت إليه اتفاقيته التأسيسية ،والاقتناع بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ تلك الاتفاقية؛ بغية تعزيز التنمية: الاجتماعية والاقتصادية، في أفريقيا؛ والتصدي بصورة أكثر فاعلية للتحديات، التي تفرضها العولمة (الديباجة). وجاء ضمن أهداف الاتحاد تنسيق السياسات وموائمتها، بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية: القائمة والمستقبلية؛ من أجْل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد (البند 12، المادة الثالثة، الأهداف). بصفتها المظلة الاقتصادية والأداة التنسيقية لعمل وأداء الجماعات الاقتصادية الفرعية، والتي من المفترض أن تنتقل، وتنهض بمسائل التكامل الاقتصادي، في المستوى الجزئي، أيْ في مناطقها الإقليمية، إلى مستوى التكامل الاقتصادي، في المستوى الكلي القاري. وتبعاً لذلك، يكون هناك تدرج في تناول القضايا والمشاكل الاقتصادية والتعامل معها، في أفريقيا.

ثالثا: العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

عقدت في مارس 2006م ، بالعاصمة البوركينية 'واجادوجو' المؤتمر الوزاري الأول للوزراء الأفارقة المعنيين بالتكامل الإقليمي حول ترشيد التجمعات الإفريقية القائمة، حيث بحث المشاركون الإسراع بعملية دمج وترشيد التجمعات الإفريقية القائمة في عدد أقل، على اعتبار أن

19- سامية بيبرس ،قمة سيرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقي ،القاهرة، مجلة السياسة الدولية ،ابريل 2001م، العدد 144(السنة 37)، صـ صـ 207:206

20- إعلان دوربان، ASSEMBLY/AU/DEC(1) ، ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، جنوب أفريقيا ،9/ 10 يوليو 2002.

تعدد التجمعات الإفريقية يمثل تكرارا للأهداف، ويخلق تداخلا في البرامج، مما يلقي أعباء علي العمل الإفريقي المشترك، ويؤثر سلبا علي مستقبل التكامل بين دول القارة.([21])

واتفق المجتمعون في واجادوجو علي اعتماد تجمعات رئيسية هي:

الكوميسا COMESA السادك SADC

الإيكواس ECOWAS السين صاد CEN SAD

الإيكاس ECCAS الإيجاد IGAD

اتحاد المغرب العربي UMA.([22])

و اتفق المجتمعون على أن تحدد العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية وتتولَّى تنسيقها تلك التكتلات نفسها، ولجان الاتحاد الفنية المتخصصة، التي عددتها المادة الرابعة عشرة من مشروع قانون الاتحاد التأسيسي وتتكون من خمس لجان هي:

- لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية.
- لجنة الشؤون: النقدية والمالية.
- لجنة التجارة والجمارك والهجرة.
- لجنة النقل والمواصلات والسياحة.

21- لمزيد من لتفاصيل انظر: طارق الشيخ ، التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، القاهرة ،مجلة السياسة الدولية ، العدد169(السنة 43) ، يوليو 2007.

22- من التكتلات الاقتصادية الإقليمية :-

السادك SADC: الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية SADC: أُنشئت عام 1979م، وتضم أنجولا وجنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي.

الإيكواس ECOWAS،الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS: أُنشئت عام 1975م، والتي تضم في عضويتها كل دول إقليم غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا التي خرجت منها.

تجمع دول الساحل والصحراء (CEN - SAd)تأسس بموجب المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء، والتي وقعتها الدول الست المؤسسة للتجمع خلال اجتماع استضافته العاصمة الليبية طرابلس في الفترة من 4 - 6 فبراير 1998، وقد انضمت باقي الدول الأعضاء في وقت لاحق حتى وصلت حاليا إلى 23 دولة هي:* الدول المؤسسة: ليبيا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، تشاد، السودان.* الدول التي انضمت بعد التأسيس: جمهورية إفريقيا الوسطى، إريتريا، جيبوتي، جامبيا، السنغال، بنين، كوت ديفوار، جمهورية مصر العربية، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، المملكة المغربية، نيجيريا، سيراليون، الصومال، توجو، تونس ويتوقع أن تنضم للتجمع كل من: غينيا، جزر القمر، ساوتومى وبرنسيب، الجابون.

الإيكاس ECCAS،لجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS: أُنشئت عام 1983م، وتضم رواندا وبوروندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وغينيا والجابون وساوتومي وبرنسيب والكونغو الديمقراطية وأنجولا.

=الإيجاد IGAD،لهيئة الحكومية للتنمية IGAD: أُنشئت عام 1982م، وتضم السودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا والصومال وكينيا، وكلا من مصر وليبيا كمراقبين.

اتحاد المغرب العربي UAM: أُنشئ عام 1989م، ويضم ليبيا والجزائر والمملكة المغربية وتونس وموريتانيا.

تجمع شرق إفريقيا EAC: الذي أُنشئ عام 1967م، يضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا.

الكوميسا COMESA: السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها COMESA: أُنشئت عام 1982م، وتضم مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ومالاوي وسيشل وموريشيوس وجزر القمر ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وأنجولا وسوازيلاند.

• لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة، والموارد الطبيعية.([23])

أضف إلى ذلك المصرف المركزي الأفريقي، صندوق النقد الأفريقي، المصرف الأفريقي للاستثمار. وكان من المأمول أن تشكل تلك الخطوة اتجاهاً أكثر فاعلية نحو تحقيق التكامل الأفريقي و التنمية المتوازنة و المستدامة بين أقطار الدول الإفريقية . وتتلخص إسهامات الاتحاد الإفريقي في هذا الشأن بتحويل التجارة المحتملة والغير رسمية إلى تجارة فعلية داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية، على اختلاف ظروفها وطبيعة الدول المنضمة لها. ومن المهم الإشارة إلى أنه قد نص مشروع القانون التأسيسي، المنشئ للاتحاد الأفريقي، على أهداف، لها صلة مباشرة بالمجال الاقتصادي، وهي التي ستعمل على دعم ودفع الأنشطة الاقتصادية؛ للنهوض بالقارة وتنميتها، وتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية. ولن يستطيع الاتحاد الأفريقي أن يضطلع بهذه المهمة، إلا بتكامله مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية المشار إليها مسبقاً ،.ومن أهم أهداف الاتحاد المتصلة بالتنمية والتكامل الاقتصادي، ما يلي:

• تعزيز التنمية المستدامة، في المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكامل الاقتصاديات الأفريقية.

• تنسيق السياسات ومواءمتها، بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ من أجْل أهداف الاتحاد.

• التعجيل بتنمية القارة، من طريق تعزيز البحث في المجالات كافة، وخاصة العلم والتكنولوجيا.([24])

وفي قمة أكرا 2007م ،قررت الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي اعتماد بروتوكول بشأن تحديد أكثر فاعلية للعلاقات ما بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. يهدف البروتوكول إلى تسهيل التنسيق بين السياسات وضمان امتثال الدول لمعاهدة أبوجا وخطة عمل لاجوس ضمن أطر زمنية محددة. إلا أنه يمكن القول بوجود العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية قد نجحت في تحقيق بعض الأهداف الرئيسية. فعلى سبيل المثال فقد حقق اتحاد الجنوب الإفريقي للجمارك تقدما كبيرا في السماح لحرية حركة عوامل الإنتاج من خلال فرض الرسوم الجمركية على السلع المشتركة على الدول الخارجية وإزالة الحواجز بين بلدان الاتحاد. كذلك أنشأ الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا نظاما لسياسات الاقتصاد الكلى من خلال وضع هيكل للمحاسبة المشتركة تتم مراجعته بين الدول الأعضاء بانتظام وأيضاً تم إنشاء سوق

23- لمزيد من التفاصيل عن اللجان الفنية المتخصصة انظر: المادة (14) والمادة (15) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي ، الصادر في لومي، توجو، في اليوم الحادي عشر من شهر يوليو عام 2000.

24- الاتحاد الإفريقي ، موسوعة مقاتل من الصحراء ، مرجع سابق .

للأوراق المالية خاص به. زادت التجارة بين دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا لتصل إلى 17.4 مليار دولار بحلول نهاية 2010م، عنه في 2009 م حيث بلغت 12.7 مليار دولار، وتشير احصاءات مجموعة شرق أفريقيا بلوغ ما يقارب 1و3 مليار دولار في العام 2000م بزيادة قدرها 49% في تجارتها البينية بعد إطلاق الاتحاد الجمركي لمجموعة شرق أفريقيا.([25]) وعلى التوازي حققت بعض التجمعات الإفريقية الأخرى بعض التقدم وإن كان متواضعاً مقارنة بالأمثلة السالفة الذكر مثل تجمع بلدان منطقة البحيرات الكبرى الاقتصادية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فقد فشلت في القضاء على الرسوم الجمركية للمنتجات التي تصنع داخل مناطقها. خلاصة القول إن بعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية قد حققت بالفعل خطوات مهمة على الطريق. وفي هذا الصدد فإن قرار تجمعات الكوميسا والسادك وشرق إفريقيا في قمة جوهانسبرج في يونيو 2011م بإنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة فيما بينها، يمثل نقلة مهمة في مسار إنشاء تجمع اقتصادي يشمل القارة بأسرها، بما يساعد على التمهيد لتحقيق حلم إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية وفقا لمعاهدة أبوجا .([26]) ومن ثم يعد إزالة العوائق السياسية والاقتصادية والقانونية وأيضا الإدارية في طريق مسيرة التكامل الاقتصادي من الضروريات كما هو في النماذج الرائدة.

المبحث الثاني: تحديات التكامل الإقليمي في قارة إفريقيا

مما لا شك فيه أن هناك اتجاه مؤكد نحو الاتحاد الإقليمي داخل القارة السمراء ،إلا أنه ومقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي ، نلحظ الهوة الواسعة بين التجربتين ،فأروبا حققت اتحادها بما أتاحه لها تقدمها و ازدهارها على المستويين الاقتصادي والأمني وما مكنتها منه الإرادة السياسة للدول التي تنتمى له ،لكن القارة السمراء لم تتمكن بعد من التغلب على المشكلات التقليدية العالقة بها والمتمثلة في عدم امتلاكها بعد أدوات نموها وتقدمها فضلا عن استمرار اعتمادها على الخارج الذى غالبا يكون في هيئة استثمارات أو مساعدات ، أضف إلى ذلك العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية والمؤسسية ، والتي هي حجر عثرة في سبيل تحقيق هذا التكامل المنشود ، ومن التحديات التي تواجه القارة الأفريقية في هذا الشأن ما يلى:-

أولاً : البعد الاقتصادي وواقع التجارة البينية الإفريقية

25- أماني الطويل ، تحديات كبرى تواجه منطقة التجارة الحرة، موقع اندبندينت عربية
https://www.independentarabia.com/node/

26- وثائق الاتحاد الإفريقي ،تعزيز التجارة الإفريقية البينية، الدورة العادية الثامنة عشر ،أديس أبابا أثيوبيا 29-3- يناير 2012
https://au.int/sites/default/files/documents/30978-doc-boosting_iat_assembly_au_2_xviii_arabic.pdf

تعد القارة الإفريقية ثاني أكبر قارات العالم بمساحة تقارب الـ 30 مليون كيلو متر مربع تقريباً، وعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية إلا أن معدلات النمو الاقتصادي ما زالت متواضعة مقارنة بدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية فعلى سبيل المثال يبلغ الناتج الإجمالي المحلى حوالي 1.6 تريليون دولار مقارنة بمثيلة الأمريكي والذي وصل إلى حوالي 14.5 تريليون دولار للعام 2010م.([27])و حسب تقديرات منظمة التجارة العالمية أن الوضع الاقتصادي العالمي الذي يعيش فترات من النمو المتدني سوف يدوم لسنوات عدة في الاقتصاديات المتقدمة رغم النمو في بعض المناطق الناشئة، مثل أجزاء من آسيا، وأميركا اللاتينية، وأفريقيا، إلا أن الترابط بين الأسواق يوحى بأن خطر العدوى والتأثيرات غير المنظورة لا يمكن التغاضي عنه. وتشير ذات التقديرات أن أزمات العالم المتعددة والاتجاه إلى حالة الركود الاقتصادي مع تفشى ظواهر البطالة وغيرها سوف يبقى الطلب الخارجي على السلع والخدمات منخفض جدا، وإذا أضفنا إتباع سياسة الحمائية والتنوع في في التعريفات الجمركية بين المعدلات الملزمة والمطبقة، فسوف يؤثر ذلك سلباً على التجارة الدولية بزيادة التكلفة بمقدار (900 مليون دولار أمريكي). وبالتالي فلم يعد في وسع أفريقيا الاعتماد على الطلب الخارجي على سلعها وخدماتها لدعم النمو. وعليه يجب أن يستكمل ذلك بطلب محلي وإقليمي كبير. وتعد إحدى الاستراتيجيات الواضحة لتحقيق ذلك هي تسريع التكامل الإقليمي وتوفير دعم أكبر للتجارة بين الأقاليم.([28]) هذا وقد أمست التجارة الأفريقية تتسم بدرجة عالية من الانفتاح نسبياً، حيث بلغ معدل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4.7 في المائة في عام 2010 مقارنة بعام 2009 الذي بلغ 2.3 في المائة ، كذلك بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد توسعت أيضا في عام 2010 بنسبة 2.4 في المائة بالنسبة للقارة ككل.([29]) وعلى الرغم من وصول نسبة الصادرات والواردات مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي 55.7% في عام 2009 م، فإن التجارة لم تكن أداة قوية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة لعدد من البلدان. ونتيجة لذلك، ظلت أفريقيا أكثر قارات العالم اعتماداً على المعونة وغير قادرة على التخلص من الفقر من خلال التجارة.

27- Mwangi S. Kimenyi , Zenia A. Lewis and Brandon Routman, Introduction: Intra-African Trade in Context, Brookings Africa Growth Initiative,Washington D.C.,January 2012,p1.

28-انظر كلمة سعادة السيد إيراستوس موينشا:نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية السادسة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء التجارة ، كيغالي – رواندا،1 نوفمبر 2010.

29- Conference of Ministers of Economy and Finance and ECA Conference of African Ministers of Finance, Planning and Economic Development, E/ECA/COE/30/2 , AU/CAMEF/EXP/2(VI),2011,p3.

وبنظرة فاحصة للتجارة الداخلية الإفريقية تبين إحصاءات انتشار تدني التنمية وتدني استثمار الفرص التي يمكن للتجارة البينية أن توفرها. وتبلغ التجارة البينية الأفريقية حوالي 10% من مجموع تجارتها، وهذا بالطبع لا يزال أدنى بكثير من رقم 60% في أوروبا، و40% في أميركا الشمالية، و30% في دول جنوب شرق آسيا "آسيان". ما يعكس القلق بعدم اقتراب التجارة البينية الإفريقية من هذه المستويات العالمية .([30]) وبشكل أكثر تفصيلا تتجه صادرات أفريقيا. بشكل عام إلى شركائها التجاريين التقليديين، في الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تشكل في المتوسط نسبة 57 في المائة من الصادرات. كذلك بالنسبة لبعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية فالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تضمان أكثر من 60 في المائة من أسواق التصدير. وأيضا تعد الصين وآسيا وبشكل متزايد من الأسواق التصدير المهمة بالنسبة لأفريقيا . كذلك المصادر الرئيسية لواردات أفريقيا تأتى من خارج القارة.([31])

وتوضح الإحصاءات أنه ما بين عامى1995 م و 2006م ،صدرت أفريقيا في المتوسط حوالي 15 مليار دولار أمريكي من قيمة البضائع -فئة المواد الغذائية الأساسية- مقابل واردات بحوالي 21 مليار دولار أمريكي. هذه المعلومات تشير إلى أن أفريقيا سجلت سلبيا في الميزان التجاري ما يخص هذه الفئة من المنتجات. وإذا قمنا بمطابقة صادرات أفريقيا إلى بقية العالم في مقابل وارداتها من العالم في هذه الفئة بالذات نلاحظ مدى العجز في المواد الغذائية الأساسية أو الافتقار إلى الاكتفاء الذاتي في هذه الفئة من المنتجات. وبالمثل اتجاهات في مجال السلع المصنعة والآلات ومعدات النقل والمنتجات الكيماوية. ومع ذلك، يبدو أن للقارة حظا في الفئات ذات الصلة بالمشروبات والتبغ، والخامات والمعادن والأحجار الكريمة. ويبدو أيضا أن لديها الحظ الأوفر في فئة منتجات وقود، حيث الصادرات العالمية لها تجاوزت وارداتها بهامش كبير. وهذا يعني أن أفريقيا هي أكثر من قادرة على توفير احتياجات وارداتها من الوقود. ويدلل على ذلك الاستمرار على نفس المستوى وفقا للمؤشرات الاقتصادية في العام 2011م.([32])

-30

See: The African Development Bank (AfDB) ,session entitled “Bridging Borders: Fostering Regional Integration” at the World Economic Forum on Africa in Cape Town on 6 May 2011

31- لمزيد من التفاصيل انظر:

- Heidi Østbø Haugen, Chinese Exports to Africa: Competition, Complementarily and Cooperation between Micro-Level Actors, Forum for Development Studies, Vol. 38, No. 2, June 2011, pp.157–176

- World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, Regional Integration in Africa, October 2011.

-32

African Statistical Yearbook, African Development Bank, Group African union and, Economic Commission for Africa, ISSN 1561-2805,2011,p.55

واستطرادا لما سبق سجلت الصادرات البينية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشكل عام معدل نمو متوسط قدره 15 في المائة؛ بينما كان في الصادرات البينية الافريقية25 في المائة، مما يدل على أن التجارة البينية تكون بشكل أكبر وأكثر اتساعا عنه ضمن المجموعات الاقتصادية الإقليمية.([33])

وإن كان هناك بعض من التفاؤل في إشارة إلى حجم التجارة غير الرسمية حيث أكدت دراسة مشتركة أعدتها منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية سنة 2009 إن نسبة القطاع غير الرسمي ([34]) ببعض الدول الإفريقية يبلغ 80% من حجم صادرات تلك الدول كما أوضح تقرير للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية للفترة 2007م- 2008 م حول مكانة القطاع غير الرسمي في العالم إن حصة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام بلغ 7ر54 بالمائة في إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء (7ر23 بالمائة خارج الزراعة) و 7ر37 بالمائة بشمال إفريقيا (3ر26 بالمائة خارج الزراعة) . تلك النظرة تشير إلى إمكانية دمج القطاعات الغير رسمية والتي تعد أحد أسباب تقوض التجارة البينية الإفريقية الرسمية لتصل نظريا إلى نسبة حوالي 20% دون أقصى جهد.([35])

ثانيا: البعد الأمني والسياسي

يشار في ذلك إلى شكل وطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة داخل الدول الإفريقية على اعتبار أن تحقيق التكامل يستلزم التضامن النوعي والتوازن البيني ، الأمر الذى يتطلب القضاء على

-33
Economic Commission For Africa, African Union, Boosting Intra-African Trade, AU Trade Ministers Conference and the 18th ,Ordinary Session of the AU Assembly of Heads of State and Government, January/February 2012,p.8

34- يتم تعريف الاقتصاد غير الرسمي بالإشارة إلى وثيقة مفوضية الاتحاد الإفريقي (LSC/EXP4(IV)- الاقتصاد غير الرسمي. وينص التعريف على أنه يشمل: المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة. ولها مبان صغيرة أو غير ثابتة وأخيرا لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد باللوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية.

-35
See: Dr Sher Verick, The Impact of Globalization on the Informal: Sector in Africa, United Nations Economic Commission for Africa (ECA) And Institute for the Study of Labor (IZA)
http://translate.google.com.eg/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.iza.org%2Fconference_files%2Fworldb2006%2Fverick_s872.pdf&anno=2

الأزمات الداخلية والخلافات والحروب التي تهدد العلاقات فيما بين الدول ، ووفقا لترتيب مؤشر الصندوق الدولي للدول التي تفتقر إلى السلم والأمن في 2007م أن هناك حوالى ثمان دول إفريقية من بين العشرة الأولى على مستوى العالم الأكثر اضطراباً سياسياً وأمنياً ([36])،ويشير "كليوناده رالي" إلى أنه في العام 2010م لوحظ زيادة العنف في القارة، متخذا أشكالاً غير تقليدية على مستوى الفاعلين المسلحين من غير الدول. ما يفسره "رالي" بوجود ضعف في العمليات السياسية المحلية، وهشاشة منافسة النخب الرئيسية، مما زاد من وتيرة العنف والتطرف العنيف والشغب والاحتجاجات، وهو ما يظهر في الأنظمة الاستبدادية والأقل استبدادًا في القارة على حدٍّ سواء. ويُبرز الباحث جغرافيا هذا العنف المسلح عبر توضيح تجمُّع غالبية النزاعات المسلحة بشكل متزايد في العديد المناطق المتفرقة سواء في الشرق والغرب أوالجنوب . ([37]) وتشير بعض الدراسات إلى أن ملفات الأمن القومي لدول قارة أفريقيا تتحدد في ثلاث ملفات رئيسة ألا وهى؛ أولاً: **ملف الفقر والهجرات وانتشار الأوبئة**

ومن الأمراض الصحية المستشرية في القارة الإفريقية؛ الإيدز، والملاريا، ومرض النوم، والسل الرئوي، وإدمان المخدرات؛ فضلاً عن الأمراض الاجتماعية، كالفقر، والبطالة، والجوع. وفي هذا الصدد، أشار الرئيس الموزامبيقي" شيسانو" أثناء القمة الإفريقية في مابوتو، عام 2003م، إلى أنه يتعين على قادة الدول الإفريقية أن يبذلوا قدراً أكبر من المجهودات، لمكافحة الإيدز ودحره. إذ يتعين إبداء قدراً كبيراً من الالتزام تجاه ذلك على اعتبار أنه من الأمراض التي تسهم بشكل كبير في تعويق حركة التنمية المستدامة داخل القارة الإفريقية. ؛ويوضح "ماليت" وجهة نظره فيما يتعلق بعدم الربط بين الفقر والهجرة خاصة في أفريقيا فيقول "أنه يُنظر إلى ارتفاع نسب الفقر -بشكل عام- على أنه أحد الأسباب الرئيسية للهجرة خارج الحدود؛ إلا أن ذلك لم يتحقق في القارة الإفريقية، حيث إن أفقر البلدان بالقارة لديها مستويات منخفضة للغاية من معدلات الهجرة". ويؤكد على أن المحدِّد الرئيسي في حركة الهجرة هي سلوكيات دول المقصد، أو الدول التي يتم الهجرة إليها، حيث إن سياسات تلك الدول العامة والاقتصادية المتعلقة بالوصول إلى سوق العمل بها، ومدى وجود أنظمة جيّدة متعلقة بالهجرة؛ هي المحرك الرئيسي لهجرة الأفارقة خارج الحدود. ثانيا: **ملف الأمن الداخلي والاستقرار السياسي**؛ ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بمشكلات وأزمات النظم السياسية داخل الدول

36-مهند عبد الواحد النداوى ،الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال،القاهرة ،العربي للنشر والتوزيع ، ط1، 2015 ص225.

-37

Giovanni Carbone (Ed.), A vision of Africa's Future: Mapping Change, Transformations and Trajectories towards 2030, (Milan: Institute for International Policy Studies, October 2018).

الافريقية ما أشرنا إليه بأزمات التكامل أو الاندماج السياسي الوطني والأزمات الممتدة والطولة الأجل مثل مشكلة السودان ،وكذلك أزمات التعددية العرقية والإثنية والدينية في معظم دول القارة، إشارة إلى الأزمات في كل من مالي، وأفريقيا الوسطى، والصومال بالإضافة إلى بعض القضايا والمشكلات الجوهرية مثل مشكلات الحدود وغيرها. ثالثا: **ملف مرتبط بقضايا الإرهاب** الذي يُهدد القارة الإفريقية، فعلى الرغم من اصدار العديد من الاتفاقيات والصكوك في هذا الشأن بما فيها اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب والتي عقدت بالجزائر ما بين 12-13 يوليو 1999م والبروتوكول الملحق بها. وأيضا خطة عمل الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية والتي تناولتها القمة الثالثة للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا 2004م ،والتي تطرقت بشكل واضح إلى ضرورة تجفيف منابع الإرهاب ووسائل التمويل الخاصة به، وما أعقب ذلك من قرارات تسعى إلى حفظ السلم والأمن في القارة السمراء ، إلا أنه ما زالت الجماعات الإرهابية تتواجد بشكل كبير في إفريقيا، سواء جماعة بوكو حرام في نيجيريا أو حركة الشباب الصومالية، وغيرهما .ما يفسر صعوبة التعامل مع هذا الملف على الصعيد القاري.([38])

وتثار إشكالية عدم فاعلية الاتحاد الإفريقي في استكمال المتطلبات اللازمة لتحويل الطموحات والآمال الكبرى التي أحاطت بإنشائه، لاسيما تلك المتعلقة بتسوية النزاعات والصراعات، فضلاً عن تحفيز الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء لمواصلة العمل على تنفيذ تلك الآمال و الطموحات. ما يقود الى صعوبة التطبيق في الواقع الفعلي، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء العديد من المعاهدات والاتفاقات الإفريقية بعيدة عن حيز التنفيذ، نظرا لعدم اكتمال نصاب التصديقات اللازمة من الدول. كما حدث إزاء؛ الميثاق الإفريقي من أجل الديمقراطية، والانتخابات والحكم الراشد الذي تمّ تبنيه العام9991 م بغرض دعم عملية رفض ومحاربة التغييرات غير الدستورية للحكومات من خلال التنديد بالأعمال و المناورات التي يلجأ إليها البعض، حيث أنّه لم يدخل حيز النفاذ ، ما أدى إلى تقويض حركة وفاعلية مجلس السلم والأمن الإفريقي ،وجعله يكتفي بتسليط الحد الأدنى من العقوبات التي وردت في إعلان لومي خلال الدورة العادية السادسة والثلاثين يوليو 2000م و المتمثلة في: تعليق عضوية الدول التي تعرف تغييرات غير دستورية لحكوماتها، عدم مشاركتها في اجتماعات مختلف أجهزة الاتحاد، والامتناع عن توظيف المستخدمين الذين ينتمون إلى هذه الدول.([39])تعكس هذه الظاهرة الانقسامات العديدة التي تعاني

38- لمزيد من لتفاصيل عن التنظيمات الإرهابية في إفريقيا انظر :
د. محمد السبيطلي وآخرون، متابعات إفريقية ، المملكة العربية السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ،العدد(10)،فبراير 2021،

منها الدول الإفريقية داخل الجهاز المؤسسي التي ومن المفترض أن يقوم بواجباته في حفظ الأمن والسلم الإقليمي لدول القارة الإفريقية.

ثالثا: الإطار المؤسسي للتكامل الإقليمي الإفريقي

على الرغم من محاولات التكامل الإقليمي في أفريقيا ([40])إلا أن الأمر يستتبعه ضرورة الاتجاه نحو الإصلاح المؤسسي ، فعلى سبيل المثال لا من دولة في القارة غير مشتركة في واحدة على الأقل من التنظيمات الإقليمية السابق الإشارة إليها، وهو الأمر الذي مثّل أحد معوقات التكامل الإقليمي؛ بفعل تداخل العضوية والالتزامات، والافتقار إلى التنسيق الأفقي بين التنظيمات؛ حيث عملت كل منها كجزر منعزلة, وبالتالي لم تسهم التجمعات الاقتصادية الإفريقية في زيادة النمو أو حتى التجارة البينية المأمولة بين الدول الإفريقية, وإذا أضفنا إلى ذلك عدم فاعلية الهياكل الخاصة بالتجمعات الإقليمية وما يعترى ذلك من نقص التمويل اللازم للوفاء بالالتزامات والإسهامات لأدركنا صعوبة التحديات التي تواجه تحقيق هذا التكامل على المستوى البيني .وتنال مسألة الإصلاح المؤسسي المالي والإداري وأيضا التنفيذي ضرورة إعادة هيكلية الاتحاد الإفريقي ، وهذا ما أقرته القمة التاسعة للاتحاد الإفريقي في دورتها العادية ،والتي عقدت في أكرا بغانا في يوليو 2007م، حيث أكدت على ضرورة إجراء مراجعة لأجهزة الاتحاد الأفريقي، وإنشاء لجنة وزارية لتحديد مفهوم الاتحاد الأفريقي وتأثير أنشطته على سيادة الدول. وقد كلف الاتحاد الأفريقي فريقاً لمراجعة مؤسسات الاتحاد وأجهزته، بعضوية اثني عشر عضواً من الجزائر، وجنوب أفريقيا، وموريشيوس، والكاميرون، والسنغال، وكينيا، وليبيا، والكونغو، وناميبيا، وغانا، وعدد آخر من الخبراء ،وانتهى إلى صياغة مجموعة من التوصيات.تتضمن ست آليات للإسراع من خطوات التنفيذ والتعجيل بتحقيق التكامل في القارة ، كالآتي: -1- خرائط طريق للتطوير المؤسسى.2- تقرير المجموعات الاقتصادية الإقليمية.3-حرية تنقل الأفراد عبر الحدود فيما بين الدول,3- تطوير البنية التحتية الإقليمية والعابرة للقارة.4- الشراكة الأفريقية المتعددة الجنسيات.5- إنشاء المؤسسات المالية القارية.([41])ما يستوجب ذلك من ،اجراء اصلاحات تتعلق بآلية رئاسة مفوضية الاتحاد الإفريقي ،وتعزيز إدارة الأداء على مستوى القيادة العليا للمفوضية ، ومواءمة كافة الصكوك القانونية ذات الصلة خاصة ما يتعلق منها بالتعاون مع الجماعات

39- انظر في:

-Delphine, Lecoutre, « Vers un gouvernement de l'Union africaine : gradualisme et statu quo vs immédiatisme », Politique étrangère, 2008/3, p2.

--تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي عن منع التغيرات غير الدستورية للحكومات وتعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي على معالجة هذه الأوضاع مؤتمر الاتحاد الإفريقي الدورة العادية الثالثة عشر (ASSEMBLY/AU/7 (XIII؛سرت الجماهيرية العظمى 1-3 يوليو 2009، ص ص4:8.

40- محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران): دليل المنظمات الإفريقية الدولية، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي – جامعة القاهرة)، 2006م .

41- انظر الاتحاد الإفريقي ،موسوعة مقاتل من الصحراء، مرجع سبق ذكره.

الاقتصادية الإقليمية ،وإجراء عملية الإصلاح المؤسسي للآلية الافريقية لاستعراض الأقران ،مع وجوب عمل الإصلاحات المالية ما يضمن الوفاء بالاستحقاقات المفروضة على الدول حيث أن عدم فرض عقوبات على الدول الأعضاء في حال تأخرها عن سداد المستحقات عليها أفضى إلى تراجع ميزانية الاتحاد ، فعلى سبيل المثال وصل عدد الدول الأعضاء الذين لم يوفوا بحصصهم تجاه المنظمة حوالى (21) دولة في العام 2008م ، كما تُرك هذا الاتحاد يعتمد بشكل مفرط على ست دول أعضاء فقط، والتي تغطي 55٪ من الميزانية، وبشكل متزايد على الشركاء الخارجيين. ومما زاد الطين بلة، أن عمليات السلام والأمن أصبحت أكثر تكلفة، بسبب تعقيدات الصراعات الهجينة الحديثة، مثل الصراعات في منطقة الساحل والقرن الأفريقي.([42]) الأمر الذى سينعكس بالطبع على فاعلية الاتحاد في أداء الوظائف المنوط بها فضلا عن توزيع المهام بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والمنظمات القارية.

الخاتمة والتوصيات

إجمالا لما تقدم وفي ضوء ما تم استعراضه ضمن أقسام البحث يمكن القول؛ أن التكامل الإقليمي يعد أحد الصيغ الملائمة لمجموعة من الوحدات السياسية ترتكز على موقع منطقة جغرافية من اجل حماية آو ترقية المشتركين فيها، ويتم تثبيت هذا بواسطة معاهدة واتفاقيات فيما بينهم. هذا وقد أدركت الدول الإفريقية أهمية هذا التكامل لما يمكن أن يكون الطريق الأنسب نحو التنمية والنهضة الإفريقية على غرار بعض التجارب الدولية. بيد أنه ولاعتبارات تتعلق بالبيئة الدولية اتجهت الدول الإفريقية وتحديدا منذ التسعينيات من القرن الماضي بالنظر إلى التكامل من خلال منظومة الإقليمية الجديدة Neo- Regionalism والتي تعنى بالاهتمام بأحد عوامل تحقيق التكامل كالعوامل الاقتصادية بصرف النظر عن التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي.

- **اقتصاديا** ومن الناحية الواقعية والعملية لم يعد بل وأصبح من المستحيل التراجع عن تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ، إلا أن زيادة الاندماج الإقليمي تحقيقا لفكر التنمية المستدامة يتطلب تعزيزات ذات خطط اقتصادية استراتيجية ، مثل تعزيز صناعات القارة من خلال ايجاد وفرات الحجم، وإنشاء وتقوية سلاسل قيمة المنتجات، وتسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة. وبإمكان مثل هذه النشاطات أن تعزز تطوير البنية التحتية وأن تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ما يطلق العنان لنشاط اقتصادي هائل، شرط إنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانئ والبنية التحتية

-42

DONALD P. KABERUKA, Empowering the African Union,11 Feb 2019. https://www.project-syndicate.org/commentary/empowering-african-union-reform-financing-by-donald-kaberuka-2019-02?barrier=accesspaylog

للطاقة لربط هذه الأسواق سوية، وذلك بالإضافة إلى وضع قواعد تنظيمية متحررة لتسهيل التحرك الحر للسلع والخدمات عبر جميع أنحاء المنطقة.

- **على الصعيد الاقتصادي** أيضاً، ضرورة التزام الحكومات بتقديم الدعم والمساندة اللازمة لتسهيل وتعزيز التجارة البينية الإفريقية وذلك من خلال تطوير البنية التحتية المتعلقة بالتجارة مثل النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب زيادة التنسيق بين دول المنطقة من حيث توحيد اللوائح والقواعد المنظمة لحركة التجارة والاستثمار وتسهيل انتقال المستثمرين بين مختلف البلدان الإفريقية. هذا إلى جانب دعم الابتكار من خلال الاستثمار في مشروعات تكنولوجيا المعلومات والتعليم العالي بهدف زيادة التنافسية الأفريقية في منظومة الاقتصاد العالمي القائمة على المعرفة، كذلك على الدول الأفريقية تبنى سياسات تشجيع استخدام البحث العلمي والتكنولوجي في خطط التنمية الاقتصادية. إلى جانب دعم وتقوية تنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في مجال مشروعات البنية التحتية والتي تتضمن بيع الأصول، والامتيازات، والتأجير وعقود الإدارة، وعملية البناء والتشغيل وكذلك نقل الملكية. بالإضافة إلى أهمية توفير الاحتياجات التمويلية للدول الأفريقية عن طريق التنفيذ الفعال للمبادرات الوطنية والإقليمية والقارية القائمة .

- **على الصعيد السياسي**، ظهرت أفكار تدعو إلى الوحدة السياسية الفورية للقارة الإفريقية خاصة بعد اقتراح إنشاء حكومة اتحادية إفريقية في العام 2005م أو ولايات متحدة أفريقية ، إلا أنه ونظرا لعدم استقرار الأوضاع الإفريقية ونتيجة التحديات التي تواجها القارة في ملف التكامل الإقليمي على كافة الأصعدة ، تم إرجاء هذه الدعوة إلى حين التحقيق التدرجي للوحدة الوظيفية في المجالات الاقتصادي والثقافي على المستويين القاري والإقليميون ثم يتطلب الأمر سياسياً من دول وحكومات القارة مزيدا من التقارب في إطار التنسيق المتبادل سواء على المستوى السياسي- السياسي والسياسي-الاقتصادي ،وأيضا الالتزام من جانب الدول الأعضاء بتنفيذ بروتوكولاتها ومعاهداتها .والتعاون في قضايا منع النزاعات ودعم الديمقراطية والحكم الرشيد ، إلى جانب توافر الإرادة السياسية لدعم جهود التنمية المستدامة في القارة.

- **فيما يخص الإصلاح المؤسسي** ،يعد توافر قاعدة الإجماع في استكمال الشكل المؤسسي الخاص بمؤسسات التكامل الإقليمي اللبنة القوية وحجر الأساس المتين لقيامها بدورها الهام في تفعيل العمل الإفريقي المشترك في الداخل وفي توحيد الخطاب السياسي والاقتصادي في الخارج ،فالقدرة التساوميه للتنظيمات الإقليمية الفاعلة التي هي متطلبات أساسية للمشاركة الفاعلة في هذه المفاوضات؛ تعد أكبر كثيراً من قدرة كل دولة منفردة. وعلى الصعيد نفسه، ينبغي على القادة الأفارقة الاعتراف بواقع الدولة الإفريقية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات السياسية

والاقتصادية على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي وابتكار آليات وأجندات للإصلاح المؤسسي مالياً وإدارياً فضلا عن التمكين من الفاعلية المؤسسية وفقا لمتطلبات التكامل الإقليمي ما يمكنها من تحقيق مصالح القارة ككل, ؛ وبلورة منظور تنموي مستقل يقود القارة قُدماً. هذا فضلا عن ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية, وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية، والالتزام بالقواعد والضوابط, والتشاور إزاء عمليات اتخاذ القرارات واحترامها وتنفيذها ، وحل التعارض والازدواجية بين الأبنية والمؤسسات العاملة في تلك المجالات.

- **على الصعيد الأمني** ،فإن موضوعات التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة وتعزيز التجارة البينية تتداخل بشكل ملموس مع مسارات السلم والأمن والاستقرار بالقارة الإفريقية. فالسلم والأمن ركيزتا التنمية والتجارة، ومن ثم فإن استكمال منظومة السلم والأمن الأفريقية يجب أن يظل الشغل الشاغل للعمل الأفريقي المشترك. خاصة مع استشراء الظاهرة الإرهابية بين ربوع القارة الإفريقية، فهذه المنظومة تعد منطلقاً لتعزيز المكانة الأفريقية لجهود بناء وإحلال الاستقرار والتنمية بالقارة.

- **وأخيرا على الصعيد المدني** ، والذي يتضمن تطوير الموارد البشرية في إطار مشاركة فاعلة لدور المجتمع المدني عبر مؤسساته المختلفة والقطاع الخاص, في صياغة وتنفيذ برامج تيسير التبادل التجاري، وهو ما سوف يجعل الآليات شعبية لا نخبوية، ويجعلها قادرة على أن تستثير الطاقات الإنتاجية والإبداعية لكل الأفارقة لتحقيق التنمية. وفى ذات السياق ،من الأهمية بمكان المساعدة في إيجاد نواة أساسية من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الإقليمي؛ بما يعنيه ذلك من ضرورة وجود كيانات اقتصادية حدودية، وتطويرها والحفاظ عليها، وإقامة أبنية وطنية تشجّع ظهور فاعلين اجتماعيين ذوي مشروعات ناجحة وداعمة للتكامل من ذلك قيام رجال الأعمال، العاملين في نطاق التكامل الإقليمي، ببناء شبكات اتصال وتنظيم جماعات ضغط قوية للدفاع عن مصالحهم بطريقة أفضل, على نحو ما تشير إليه خبرة القطاع الخاص والإيكواس (ECOWAS) في غرب إفريقيا, وما حققه الجانبان من مشروعات في مجالات مختلفة؛ تؤكد قدرة القطاع الخاص على المساهمة في عملية التكامل الإقليمي بفاعلية.

قائمة المراجع

-المراجع العربية

أولا: الكتب

1-جنديل عبد الناصر، التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط7، 2001.

2-عبد المنعم سعيد ،الجماعة الأوربية :تجربة التكامل والوحدة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،1978م.

3-محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية : دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية ،القاهرة ،مؤسسة الاهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2001م.

4-محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران): دليل المنظمات الإفريقية الدولية، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي جامعة القاهرة)، 2006م.

5-مهند عبد الواحد النداوى ،الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع ، ط1، 2015

ثانيا: الدوريات

1- سامية بيبرس ،قمة سيرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقي ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ، العدد 144(السنة 37) ابريل 2001م.

2- سعيد على أحمد طه ،خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الأفريقية: حالة دول الساحل الصحراء (سين-ص) ، القاهرة،مجلة أفاق أفريقية ،المجلد الثالث عشر، العدد (44) ، 2016.

3- طارق الشيخ ، التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ، العدد169(السنة 43) ، يوليو 2007.

4-محمد السبيطلى وآخرون، متابعات إفريقية ، المملكة العربية السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ،العدد(10)،فبراير 2021.

5-محمد جعبوب ،التكامل الإقليمي في أفريقيا :النظرية والواقع،الجزائر،مجلة أكاديميا ، العدد السادس،جوان 2017.

6-نسيمة طويل، لتكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية ،الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية- العدد الثالث، أكتوبر2018.

-الوثائق الرسمية

-القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي المادة (14) والمادة (15) ،لومى- توجو، الحادي عشر من شهر يوليو عام 2000.

-خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا 1980- 2000، منظمة الوحدة الافريقية1936-1983م،وزارة الخارجية ،جمهورية مصر العربية ،ط 1985.

-إعلان دوربان، ASSEMBLY/AU/DEC(1) ، ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، جنوب أفريقيا ،9/ 10 يوليو 2002

-كلمة سعادة السيد إيراستوس موينشا:نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة ، كيغالي – رواندا،1 نوفمبر 2010.

- وثائق الاتحاد الإفريقي، تعزيز التجارة الإفريقية البينية، الدورة العادية الثامنة عشر ،أديس أبابا أثيوبيا 29-3- يناير 2012.
-تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي عن منع التغيرات غير الدستورية للحكومات وتعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي على معالجة هذه الأوضاع مؤتمر الاتحاد الإفريقي الدورة العادية الثالثة عشر (ASSEMBLY/AU/7 (XIII؛سرت الجماهيرية العظمى 1-3 يوليو 2009.

-المراجع الأجنبية

Scientific books and journals

1-Heidi Østbø Haugen, Chinese Exports to Africa: Competition, Complementarily and Cooperation between Micro-Level Actors, Forum for Development Studies, Vol. 38, No. 2, June 2011 .

2-De Lombaerde, P. et Van Langenhove, L : " regional Integration , Poverty and social policy ". Global Social Policy VOL7 No. (3): 2007.

3-Delphine, Lecoutre, « Vers un gouvernement de l'Union africaine : gradualisme et statu quo vs immédiatisme », Politique étrangère, 2008/3.

4-Giovanni Carbone (Ed.), A vision of Africa's Future: Mapping Change, Transformations and Trajectories towards 2030, (Milan: Institute for International Policy Studies, October 2018).

5-Horsion. H, « Regional Europe in question »: Theory of Regional International, Integration, London, Georg Hllem and Unuvin (TD) 1974.

6-Mwangi S. Kimenyi , Zenia A. Lewis and Brandon Routman, Introduction: Intra-African Trade in Context, Brookings Africa Growth Initiative,Washington D.C.,January 2012.

7- N. Lindberg , Leon, Stuart A. Scheingold , Regional Integration: Theory and Research Paperback, Harvard University Press (January 1, 1971).

8-Nye ,J. S., peace in parts: integration and conflict un regional organization, Boston : Little Brown Co., 1971.

9-Van Ginkel ،H. and Van Langenhove ،L: "Introduction and Context" in Hans van Ginkel ،Julius Court and Luk Van Langenhove (Eds.)، Integrating Africa: Perspectives on Regional Integration and Development، UNU Press ،2003.

Documents

1-African Statistical Yearbook, African Development Bank, Group African union and, Economic Commission for Africa, ISSN 1561-2805,2011.

2-Conference of Ministers of Economy and Finance and ECA Conference of African Ministers of Finance, Planning and Economic Development, E/ECA/COE/30/2 , AU/CAMEF/EXP/2(VI),2011.

3-Economic Commission For Africa, African Union, Boosting Intra-African Trade, AU Trade Ministers Conference and the 18th ,Ordinary Session of the AU Assembly of Heads of State and Government, January/February 2012.

4-The African Development Bank (AfDB) ,session entitled “Bridging Borders: Fostering Regional Integration” at the World Economic Forum on Africa in Cape Town on 6 May 2011.

5-World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, Regional Integration in Africa, October 2011.

ثالثا: شبكة المعلومات الإنترنت

- الاتحاد الإفريقي، موسوعة المقاتل على الرابط التالي :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/African-Un/sec04.doc_cvt.htm

-أماني الطويل ، تحديات كيرة تواجه منطقة التجارة الحرة، موقع اندبندينت عربية
https://www.independentarabia.com/node/

-DONALD P. KABERUKA, Empowering the African Union,11 Feb 2019.
https://www.project-syndicate.org/commentary/empowering-african-union-reform-financing-by-donald-kaberuka-2019-02?barrier=accesspaylog.

-Dr Sher Verick, The Impact of Globalization on the Informal: Sector in Africa, United Nations Economic
Commission for Africa (ECA) And Institute for the Study of Labor (IZA)
http://translate.google.com.eg/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=http%3A%2F%2Fwww.iza.org%2Fconference_files%2Fworldb2006%2Fverick_s872.pdf&anno=2